



المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

الملامح العامة لخطة الاقتراض السنوية

للعام المالي 2021م



مقدمة

أعدّ المركز الوطني لإدارة الدين خطة الاقتراض السنوية هذه كبيان عام لسياساته المالية. تنطوي هذه الخطة على معلومات بصورة ملخصة فقط، كما قد تنطوي على توقعات تتضمن بعض البيانات فيما يخص آراء المركز الوطني لإدارة الدين أو خطته المستقبلية. وقد تتغير هذه المعلومات والتوقعات والبيانات بشكل جوهري حسب ظروف الأسواق المحلية والعالمية.

لا تتحمل وزارة المالية ولا المركز الوطني لإدارة الدين أي مسؤولية حيال المعلومات والتوقعات والبيانات الواردة في هذه الخطة، كما لا يلتزمان بإعادة نشرها أو تعديلها لتعكس ظروف الأسواق المتغيرة بعد تاريخ نشر الخطة.

لا تشكل هذه المادة مشورة استثمارية، ونحيطكم علماً أنه لا ينبغي اعتبار محتوى هذه المادة طلباً أو عرضاً لبيع أو شراء أي أوراق مالية أو التعامل في أي منتج أو إبرام أي صفقة.

فهرس المحتويات

الصفحة

01 سياسة التمويل | 03

- 1.1 دور وأهداف المركز الوطني لإدارة الدين
- 2.1 المبادئ التوجيهية للمركز الوطني لإدارة الدين

02 أبرز الملامح لعام 2020م | 05

- 1.2 محفظة الدين
- 2.2 تطورات ومبادرات أسواق الدين

03 إدارة المخاطر | 07

04 خطة الاقتراض السنوية في عام 2021م | 09

- 1.4 ملخص لأبرز المالمح
- 2.4 المبادئ التوجيهية للتمويل في عام 2021م
- 3.4 استراتيجية علاقات المستثمرين في عام 2021م
- 4.4 جدول الإصدارات المحلية للدين في عام 2021م



01 | سياسة التمويل

1.1 دور وأهداف المركز الوطني لإدارة الدين

تم تحويل مكتب إدارة الدين العام في وزارة المالية إلى مركز باسم المركز الوطني لإدارة الدين "المركز" بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 1441/2/16هـ الموافق 2019/10/15م ويتمثل دور المركز في تأمين احتياجات المملكة من التمويل بتكلفة عادلة مع مستويات مخاطر تتوافق مع سياستها المالية.

حيث يهدف المركز الى ما يلي:

استراتيجية الدين

الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

استدامة التمويل

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

التصنيف الائتماني

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

التمكين والدعم

تقديم خدمات استشارية واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك تجميع بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر ومعالجتها ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسعيرها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التصوط، أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.



2.1 المبادئ التوجيهية للمركز الوطني لإدارة الدين

تماشياً مع بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2021م، من المتوقع أن يتم تلبية الاحتياجات التمويلية المباشرة والغير مباشرة على نحو متوازن من خلال:

- أ. إصدارات الدين.
- ب. المؤسسات المالية.
- ج. التمويل الحكومي البديل ويشمل التمويل من خلال وكالة ائتمان الصادرات وتمويل المشاريع ومشاريع البنى التحتية والاستراتيجية (بعملة محلية أو خارجية).
- د. السحب من الاحتياطي.

● لن تطرأ تغييرات مهمة تذكر على صعيد التنويع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية في العام 2021م مقارنة بعام 2020م، حيث سيعزز التنويع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية قدرة المملكة على الوصول إلى رؤوس الأموال في الأسواق المحلية والدولية. لن تخضع سياسة التنويع للمركز بين مصادر الديون المستحقة إلى تغييرات مع استهداف نسبة تمثل 75% إلى 55% من الدين المحلي و 45% إلى 25% من الدين الدولي.

● ستسعى المملكة إلى زيادة تنويع قاعدة الممولين والمستثمرين عن طريق توسيع نطاق التواصل محلياً ودولياً، من خلال قطاعات أعمال ومناطق جغرافية جديدة.



02 | أبرز الملامح لعام 2020م

1.2 محفظة الدين

ارتفع حجم محفظة الدين العام في عام 2020م بمقدار 176 مليار ريال، أي ما يمثل نسبة 26%، ممثلة بإجمالي عمليات تمويلية تُقدر بـ 220 مليار ريال، موزعة بين تمويل محلي بحوالي 174 مليار ريال تمويل دولي بحوالي 46 مليار ريال، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل محلياً ودولياً على مستوى إجمالي المحفظة. يتماشى هذا الارتفاع في حجم الاقتراض مع خطة الاقتراض الاستثنائية لعام 2020م بسبب جائحة كوفيد-19، حيث ارتفعت متطلبات الاقتراض لتصل إلى 220 مليار ريال.

2.2 تطورات ومبادرات أسواق الدين

كجزء من جهود المركز تجاه تطوير البنية التحتية للسوق المحلية، بالتعاون مع الجهات المعنية ذوي العلاقة، إلى جانب تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في الأسواق الدولية وتحقيق المستهدفات فيما يخص التوزيع الجغرافي ونوعية المستثمرين، يلخص أدناه الإنجازات الرئيسية خلال عام 2020م.

- الاستمرار بتطوير مبادرة المتعاملين الأوليين في السوق المحلي، حيث يقوم خمسة متعاملين أوليين بالترتيب والمشاركة في الاكتتاب الأولي نيابة عن المستثمرين في إصدارات السوق المحلي وتوفير السيولة اليومية في السوق الثانوية.

- تمثلت الزيادة في حجم التداول في السوق الثانوية المحلية في تداولات قيمتها أكثر من 70 مليار ريال سعودي في عام 2020م، مقارنة بـ 10 مليار ريال سعودي في عام 2019م، أو بنسبة أكثر من 600% على أساس سنوي. وقد تم تحقيق ذلك بعد عدد من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق المحلي بما في ذلك تخفيض رسوم المعاملات بالتنسيق مع هيئة السوق المالية (CMA) والسوق المالية السعودية (تداول).



- تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة شراء السندات الحكومية المحلية، مقابل إصدار صكوك مقومة بالريال السعودي بأكثر من 34 مليار ريال، وذلك بهدف توحيد الإصدارات الحكومية في إطار برنامج الصكوك، بالإضافة إلى السماح للمستثمرين المكلفين المحليين بالاستفادة من دعم استرداد الزكاة تحت هذا البرنامج إلى السماح للمستثمرين المكلفين المحليين بالاستفادة من دعم استرداد الزكاة تحت هذا البرنامج.
- إعلان هيئة سوق المال بالسماح للأجانب المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار مباشرة في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة.
- تطوير البنية التحتية للتداول الإلكتروني مما يتيح أتمتة الأسعار المدرجة على منصة تداول للمتعاملين الأوليين.
- تعزيز تسوية السوق الأولية المحلية من خلال السماح بتسويات التسليم مقابل الدفع للمتعاملين الأوليين، بالتنسيق مع هيئة سوق المال والسوق المالية السعودية (تداول).
- إعلان FTSE Russell عن إطلاق مؤشر سندات الحكومة السعودية بالعملة المحلية.
- إطلاق 20 مؤشراً مرتبطاً بالديون للإصدارات الحكومية والشركات. لمزيد من المعلومات يرجى الضغط هنا.
- على الصعيد الدولي، شاركت المملكة العربية السعودية في أسواق الدين الدولية مرتين في عام 2020م. في يناير، حققت الحكومة أدنى عائد من الإصدار على الإطلاق، كما حقق إصدار أبريل أعلى طلب في الأسواق الناشئة بنسبة تغطية 7.7 مرة.
- تمديد منحنى عائد المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي من خلال طرح سندات 35 سنة و 40 سنة لأول مرة.
- زيادة قاعدة المستثمرين الدوليين بنسبة 12,4% خلال عام 2020م.
- صفحة المركز في بلومبيرغ: DMSA

03 | إدارة المخاطر

تعد إدارة مخاطر الديون السيادية عنصراً أساسياً في خطة الاقتراض الخاصة في المركز للعام المالي 2021م. حيث تعمل إدارة المخاطر على موازنة قرارات التمويل مع خمس اعتبارات أخرى للمخاطر في المركز: السيولة، إعادة التمويل، العوائد، أسعار الصرف، والتصنيف الائتماني.

السيولة

إعادة
التمويل

العوائد

أسعار
الصرف

التصنيف
الائتماني

السيولة

يعمل المركز على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات والحفاظ على سيولة السوق المحلي



إعادة التمويل

يحل في عام 2021م أجل استحقاق ديون بمقدار 40 مليار ريال من الديون المحلية والدولية. وعليه، سيقوم المركز بعمليات التمويل بعناية للحفاظ على متوسط أجل استحقاق الدين العام للمملكة والحد من مخاطر إعادة التمويل. متوسط أجل الاستحقاق لمحفظه الدين ارتفع ليصل إلى حوالي 9.4 سنوات في نهاية عام 2020م مقارنة في 8.7 سنوات في عام 2019م.



العوائد

تبلغ نسبة توزيع العوائد في محفظة الدين إلى 82% كعوائد ثابتة و18% كعوائد متغيرة في نهاية عام 2020م، مع استحقاق جميع ديون العوائد المتغيرة بحلول عام 2027م. يركز المركز على العوائد الثابتة بدءاً من عام 2021م لتخفيف مخاطر العائد المتغير.



أسعار الصرف

تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية والمتوقعة على مخاطر محدودة لمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بالنظر إلى احتياطي المملكة المتين من العملات الأجنبية ومراكز الأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة. كما يبلغ الدين المقوم بعملة اليورو أقل من 1.5% من إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2020م. قد يبحث المركز فرص التمويل الخارجي بعمات غير الدولار الأمريكي حسب أوضاع الأسواق الدولية وعوامل العرض والطلب.



التصنيف الائتماني

يتابع المركز شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.



خطة الاقتراض السنوية في عام 2021م

04

1.4 ملخص لأبرز الملامح

يحتوي هذا القسم ملخصاً لملامح الخطة السنوية للاقتراض والتي توضح صافي احتياجات الحكومة من التمويل المتعلق في السنة المالية 2021م.

بلغ حجم إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2020م ما يقارب 854 مليار ريال، والتي تتكون من 59% مقومة بالريال السعودي و41% مقومة بالعمات الأجنبية، متمثلة بالسندات والصكوك والقروض.

وفقاً لميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2021م، تقدر متطلبات التمويل في عام 2021م بمقدار 141 مليار ريال سعودي. وعليه تخطط وزارة المالية على تمويل هذا العجز بمزيج من التالي:

4	3	2	1
سيتم تمويل العجز المتوقع المتبقي من خلال الاحتياطات الحكومية	قنوات التمويل موزعة على إصدار السندات والصكوك والتمويل الحكومي البديل	الحفاظ على تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي في عام 2021م مماثلة بشكل كبير لعام 2020م.	تمويل بمقدار 124 مليار ريال

استناداً إلى بيان ميزانية عام 2021م، من المتوقع أن تصل المحفظة المستهدفة بنهاية عام 2021م إلى حوالي 937 مليار ريال سعودي، وهو ما يعادل 32.7%⁽¹⁾ من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتقسيم 85% - 75% للعوائد الثابتة، مقابل 25% - 15% للعوائد المتغيرة، وهذا يتماشى مع أهداف إدارة الدين العام للحكومة.

سيواصل المركز الوطني لإدارة الدين تقييم مخاطر الديون السيادية مقابل خطة الاقتراض لعام 2021م وإدارة مخاطر السيولة وإعادة التمويل والعوائد وأسعار الصرف والتصنيف الائتماني.

⁽¹⁾ بحسب بيان الميزانية المعلن لعام 2021م.



2.4 المبادئ التوجيهية للتمويل في عام 2021 م

- استراتيجية الاقتراض الخارجي تتمحور حول التمكين من اقتراض معظم احتياجاتها التمويلية خال النصف الأول حسب أوضاع السوق، وذلك لخفض مخاطر التمويل وإتاحة المجال للجهات الحكومية والقطاع العام لاختيار الوقت المناسب لإصداراتهم الخارجية خلال العام.
- مواصلة تطوير سوق الدين المحلي لتنويع قاعدة المستثمرين وتعميق السوق.
- يتم تحديد الاستحقاقات بناء على إرشادات الحد الأقصى للاستحقاقات المحددة مسبقاً وذلك لتقليل مخاطر إعادة التمويل المستقبلية.
- التركيز على إصدارات الدين الثابتة لعام 2021م وذلك للحد من انكشاف الحكومة لمخاطر تغير العوائد.
- الاستثمار في تنويع مصادر التمويل وقاعدة المستثمرين عن طريق البحث في أسواق ومنهجيات جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل، وذلك عن طريق تمويل المشاريع، وتمويل البنى التحتية، ووكالة ائتمان الصادرات.

3.4 استراتيجية علاقات المستثمرين في عام 2021م

سيواصل المركز إستراتيجيته الخاصة بالتعامل مع مستثمريه في كل من الحملات الترويجية في الخارج بالإضافة إلى استمرار زيارات المستثمرين إلى المملكة العربية السعودية. علماً بأن التركيز المستمر على المزيد من التنوع في المستثمرين هو الهدف الرئيسي لعام 2021م لاستراتيجية علاقات المستثمرين.

1.4 جدول الإصدارات المحلية للدين في عام 2021م⁽²⁾

كجزء من مبادرات المركز لتحسين ظروف السوق المحلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات، يستمر المركز باستعراض جدول إصداراته المحلية لتتناسب مع أيام عمل السوق الدولية فيما يتعلق بإعلانات الإصدار ومواعيد التسوية.



(2) تم إعداد جدول الإصدارات لعام 2021م والتأخذ بعين الاعتبار الإجازات والعطل الرسمية في المملكة العربية السعودية ونظام المدفوعات (سريع). جدول الإصدارات قد لا يعكس أي تغييرات مستقبلية في أوقات العطل والإجازات الرسمية.



المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

الملامح العامة لخطة
الاقتراض السنوية



المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER